الأمم المتحدة

A/56/302

الجمعية العامة

Distr.: General
16 August 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

البند ٢٣ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا

تقرير الأمين العام**

التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا

أولا - مقدمة

١ - في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، اتخذت الجمعية العامة بالإجماع القرار ٣/٥٥ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا. وفي ذلك القرار، قامت الجمعية العامة، في جملة أمور، بمطالبة الأمين العام بأن يواصل استكشاف إمكانيات زيادة تعزيز التعاون وتبادل المعلومات والتنسيق بين الأمم المتحدة والمجلس، وقررت أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين البند المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا''.

٢ - وبنفس القرار، طلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والخمسين تقريرا عن التعاون بين المنظمتين في تنفيذ هذا القرار. وهذا التقرير مقدم عملا بذلك الطلب.

ثانيا - المشاورات وتبادل المعلومات

٣ - استمر التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا من خلال الاتصال المباشر بين أمانتي المنظمتين، وبفضل مركز المراقب الذي يحظى به المجلس لدى الجمعية العامة، إلى جانب اتفاقات التعاون المبرمة بين المجلس ومختلف وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وهيئاتها. وقد

* A/56/150.

** لم تُدرج في الوثيقة المقدمة الحاشية المطلوبة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥.

240901 200901 01-51296 (A)
0151296

التقى الأمينان العامان للمنظمتين باستراسبورغ، فرنسا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، كما التقيا مرة أخرى بنيويورك. وفي شباط/فبراير ٢٠٠١، شارك الأمين العام للمجلس في الاجتماع الرابع الرفيع المستوى الذي عقد بين الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء المنظمات الإقليمية بشأن موضوع التعاون من أجل بناء السلام. وقد حدد هذا الاجتماع المجالات الرئيسية للتعاون في ميدان بناء السلام في المستقبل، كما وضع إطارا عمليا موسعا للأنشطة التعاونية. ورحب مجلس أمن الأمم المتحدة بنتائج هذا الاجتماع.

ثالثا – المعلومات الواردة من منظومة الأمم المتحدة

ألف – مقر الأمم المتحدة

١ – إدارة عمليات حفظ السلام

(أ) بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

٤ – ما فتئت العلاقات بين بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي شديدة الوثاقة، بشكل تقليدي، سواء على الصعيد العملي أم السياسي. وقد قام الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، السيد جاك بول كلين، على نحو دائم، بتصدر المناقشات العامة المتصلة بتناول الحاجة إلى انضمام البوسنة والهرسك إلى المجلس. وكان بمثابة مدافع عام وقوي، في كل من البوسنة والهرسك وأوروبا والولايات المتحدة، عن مبدأ وضع معايير مباشرة وقابلة للتحقيق فيما يتصل بعضوية البوسنة، وذلك من منطلق إيمان راسخ بأن النظام الداخلي للمجلس من شأنه أن يشجع من رشاد الحكم، في حين أن القبول في الأسرة الأوروبية الأوسع نطاقا سيثبط الهجرة ويحث على العودة.

٥ – وقد شاركت البعثة في كافة الاجتماعات الثلاثية التي انعقدت في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجلس.

٦ – وخلال العام الماضي، عهِدت البعثة بالمهمة المنوطة بها، والمتعلقة بتقييم الوضع القضائي، إلى مكتب الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك. وبعد مشاورات مفصلة في سراييفو وفي ستراسبورغ، فرنسا، تقرر أن يتعاون مجلس أوروبا تعاونا كاملا مع اللجنة القضائية المستقلة الجديدة التي تعمل تحت رعاية مكتب الممثل السامي.

٧ – وثمة تعاون من جانب البعثة والمجلس في إطار المجلس التوجيهي لحقوق الإنسان، الذي يتولى تحديد الأولويات وتقييم التقدم المحرز بشأن قضايا حقوق الإنسان. وتستفيد

البعثة فائدة جمة من الفتاوى التي يقدمها خبراء المجلس فيما يتصل بمدى توافق تشريعات البوسنة والهرسك مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد نسق مجلس أوروبا أيضا قضايا إصلاح السجون مع السلطات المحلية والبعثة.

(ب) بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

٨ - إن ثمة تعاونا بين البعثة ومجلس أوروبا على مستويات كثيرة، ولا سيما في حقل التدريب القضائي والتعليم القانوني ورصد الانتخابات. وفي هذا السياق، استمر المجلس في مساعدة البعثة في تلك المسائل المتعلقة بالتشريعات والإصلاحات في كوسوفو بغية جعلها متفقة مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وما برح المجلس نشطا أيضا في ميدان إعادة تشكيل وإصلاح النظام القضائي، وحماية الأقليات، وحقوق الملكية، وتسجيل السكان، والبرامج الخاصة بالأطفال والشباب (بما في ذلك قضاء الأحداث)، وسياسات التعليم، وحماية واستعادة التراث الثقافي.

٩ - وبناء على طلب البعثة، اضطلع مجلس أوروبا أيضا بالمسؤولية المتصلة بمراقبة عملية الانتخابات البلدية، التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، عندما كان التعاون بين عنصر البعثة الثالث والمجلس قائما على نطاق واسع. واضطلعت البعثة المعنية بمراقبة الانتخابات، التابعة للمجلس، بمهمة رقابية على ثلاث مراحل، تتضمن مراقبة تسجيل المدنيين/الناخبين، والقيام بحملة الانتخابات، وإجراء الانتخابات البلدية ذاتها. وقام المجلس بدور شامل في برنامج البعثة الخاص ببناء القدرات، وهو يواصل النهوض بذلك في العملية الانتخابية المؤدية إلى انتخابات مجلس نواب كوسوفو، المقرر إجراؤها في خريف عام ٢٠٠١.

١٠ - ودعا المجلس موظفين مهنيين، دوليين ومحليين، للمشاركة في المؤتمرات الدولية المتعلقة بالمواضيع ذات الأهمية والشأن بالنسبة لهيكل البعثة وللجهاز القضائي وللمجتمع المدني، بصفة خاصة. وتعاون المجلس والبعثة على نحو مستفيض في إنشاء المعهد القضائي لكوسوفو من أجل زيادة تفهم القضاة والمحامين لمعايير حقوق الإنسان الدولية وللقانون المعمول به. وينظم المعهد عمليات التمرين وحلقات التدريب من أجل القضاة فيما يتصل بمواضيع من قبيل مسائل العنف العائلي وجرائم الحرب. وخلال العامين الماضيين، نظم المجلس عددا من الحلقات الدراسية التثقيفية داخل كوسوفو لكل من القضاة والمدعين. وقام المجلس والمعهد، منذ وقت قريب جدا، بتنظيم دورة دراسية لمدة يومين من أجل القضاة المحليين بشأن المادتين ٥ و ٦ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وثمة دورات يُزمع الاضطلاع بها في المستقبل

لتوفير مزيد من المساعدة في تدريب محاميي الدفاع بشأن نقاط من نقاط القانون، وأيضا بشأن الدفاع القانوني.

١١ - ونظم المجلس عددا من المؤتمرات تتصل بقضايا ذات أهمية بالنسبة لأعمال البعثة، بما في ذلك عقد مؤتمر في أثينا باليونان في شهر تموز/يوليه الماضي عن الاتجار في النساء، حيث وُضعت خطة عمل تتعلق بمكافحة هذا الاتجار. وشاركت البعثة أيضا في مناقشات من إعداد المجلس في أيار/مايو ٢٠٠١ باستراسبورغ بشأن مشكلة الأقليات الوطنية في أوروبا.

(ج) بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

١٢ - قام ممثلو المجلس على نحو مستمر بتبادل الآراء مع الممثل الخاص للأمين العام في جورجيا، السفير ديتر بودن؛ كما أنهم تعاونوا في التنظيم المشترك لحلقة دراسية عن ''الجوانب القانونية - الرسمية لتسوية نزاع (أبخازيا)'' في بتسوندا بجورجيا في شباط/فبراير ٢٠٠١. وشارك المجلس أيضا في بعثة تقييمية مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والجماعة الأوروبية، وكانت هذه البعثة موفدة إلى منطقة غالي بأبخازيا، جورجيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

٢ - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١٣ - في أعقاب مشاركة المجلس مشاركة نشطة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالتنمية الاجتماعية المعقودة بجنيف في عام ٢٠٠٠، ما فتئت اللجنة الأوروبية للتماسك الاجتماعي تناقش موضوع متابعة الدورة الاستثنائية، على صعيد بلدان أوروبا. وشارك بعض كبار الموظفين في هذه المناقشات. ومن منطلق الاضطلاع بخطوة محددة أولى، قام المجلس وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة بتنظيم اجتماع مشترك لتقديم أفكار الخبراء بشأن الطرق المؤدية إلى التنمية الاجتماعية، مما تمخض عن مقارنة أنهج شتى مناطق العالم في تناول عملية التنمية الاجتماعية. وكذلك أسهم مدير الشؤون الاجتماعية والصحة بالمجلس في الاجتماع السنوي للجنة الخدمة الاجتماعية في شباط/فبراير ٢٠٠٠.

باء - مكتب الأمم المتحدة في جنيف

١٤ - منذ عام ١٩٩٤، ومكاتب ووكالات الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، إلى جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تشارك في الاجتماعات الثلاثية السنوية الرفيعة المستوى من أجل تبادل المعلومات وتشجيع تنسيق الأنشطة في المجالات التي تحظى باهتمام مشترك.

والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف على اتصال مستمر بالأمين العام للمجلس ورئيس الجمعية البرلمانية، وكلاهما يزوران جنيف على نحو متواتر، إلى جانب قيام المدير العام بزيارتهما أيضا. وفي مرات متكررة، طالبت قرارات الجمعية البرلمانية، وخاصة عند تناول قضية إصلاح الأمم المتحدة، بإقامة تعاون وثيق بين أمانة المجلس والمدير العام للمكتب، مع الاضطلاع من خلاله بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي توجد مقارها في جنيف. ودعا المدير العام المجلس، كما دعا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضا، إلى المشاركة في أنشطة شبكة البحوث والتدريبات غير الرسمية التي تربط بين معهدي الأمم المتحدة للبحث، اللذين يوجد مقاراهما في جنيف وتورين وجامعة الأمم المتحدة والمعاهد التابعة لها.

جيم – مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

١٥ – ساهم مجلس أوروبا بنشاط في الإعداد للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وذلك بدربان في جنوب أفريقيا في عام ٢٠٠١. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، عُقد في استراسبورغ بحضور ما يزيد عن ٥٠٠ من المشتركين المؤتمر الأوروبي لمكافحة العنصرية، ”الجميع مختلفون، الجميع متساوون: من المبدأ إلى الممارسة“.

١٦ – وتحظى المفوضية بتمثيل مستمر في الاجتماعات التي ينظمها مجلس أوروبا مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء المظالم المعنيين بحقوق الإنسان بالبلدان، مما تضمن أول اجتماع من اجتماعات المائدة المستديرة مع المؤسسات الوطنية (آذار/مارس ٢٠٠٠) والاجتماع الاستعراضي الأخير الذي عُقد في إطار ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا وأيار/مايو ٢٠٠١)، وكان هذين الاجتماعين في استراسبورغ. ويتولى ممثلو المجلس بدورهم، على نحو منتظم، مراقبة اجتماعات هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيها لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لتشجيع وحماية حقوق الإنسان وفريقها العامل المعني بالأقليات.

١٧ – وما فتئت المفوضية والمجلس يعملان معا طيلة سنوات عديدة بشأن مسألة الاتجار بالبشر. وفي عام ١٩٩٩، شاركت المفوضية في تمويل حملة إعلامية بشأن مخاطر هذا الاتجار إلى جانب منعه، وكانت هذه الحملة من تنظيم المجلس في ألبانيا، وكانت موجهة بصفة أساسية إلى اللاجئين من كوسوفو. وتتعاون المفوضية والمجلس أيضا، تعاونا نشطا، في فرقة العمل المعنية بالاتجار في البشر التي شكلت في إطار ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا.

دال – مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة

١٨ – في عام ١٩٩٤، قام فريق بومبيدو التابع للمجلس ومكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، على نحو مشترك، ببدء مشروع طويل الأجل، بمساهمة مالية مقدمة من حكومة سويسرا، لمساعدة الباحثين المحليين في القيام بصورة منتظمة بجمع وتفسير معلومات موثوقة من أجل تكوين صورة متماسكة للأنماط والاتجاهات السائدة في استعمال المخدرات بتسع مدن في ستة بلدان، وهي بلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وهنغاريا. وأسهمت هذه المرحلة الثانية في دعم نظم رصد إساءة استعمال المخدرات، على صعيدي المدن والبلدان، كما أنها ولّدت معلومات نوعية عن أنماط إساءة استخدام المخدرات واتجاهاتها الجديدة. ولقد وفرت بالتالي بيانات للاضطلاع بتقييم سريع لحالة إساءة استعمال المخدرات، وذلك كأساس لتخطيط وتقييم سياسات الحد من الطلب في منطقة وسط أوروبا الفرعية.

١٩ – وشارك مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة في الأنشطة المتعلقة بميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا لدى مجلس أوروبا، كما حضر الاجتماع الإقليمي الأول للفريق التوجيهي وفريق الاتصال الاستشاري بشأن مبادرة الجريمة المنظمة، الذي استضافته وزارة الخارجية البلغارية في صوفيا ببلغاريا في ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

هاء – اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٢٠ – اضطلع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا بزيارة رسمية للمجلس وجمعيته البرلمانية في آذار/مارس ٢٠٠١ لاستعراض مجالات العمل المشتركة من أجل تكثيف التعاون بين المنظمتين. وفي ميدان المساواة بين الجنسين، أدى المجلس دورا رئيسيا في الإعداد الموضوعي للاجتماع التحضيري الإقليمي للجنة بشأن استعراض عام ٢٠٠٠ لتنفيذ منهاج عمل بيجين، من خلال توفير خبرته الفنية في ثلاثة مجالات رئيسية: العنف ضد المرأة، والاتجار بالبشر، وتعزيز الآليات الوطنية المتعلقة بالنهوض بالمرأة.

٢١ – وكان ثمة تعاون وثيق أيضا بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمجلس بشأن متابعة المؤتمر المعني بالسكان والتنمية. وقد قام المجلس مؤخرا بترشيد أنشطته السكانية، حيث ركز على الإحصاءات الديمغرافية، ولا سيما فيما يتصل براسمي السياسات. والمجلس مرتبط، في نهاية المطاف، بالعملية التحضيرية للمؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة، المنظم من قِبَل اللجنة، والمقرر عقده ببرلين في عام ٢٠٠٢.

٢٢ - وفي أعقاب حادث بايامار برومانيا، تقوم اللجنة والمجلس باتخاذ خطوات لكفالة تنسيق أعمالهما بشأن الآثار العابرة للحدود المترتبة على الحوادث الصناعية في مجال تلوث المياه. والمجلس شريك نشط، علاوة على ذلك، في عملية تهيئة بيئة لأوروبا. وتضطلع اللجنة بدور الأمانة للعملية التحضيرية للمؤتمر الوزاري الخامس ''بيئة لأوروبا'' في عام ٢٠٠٣.

٢٣ - وفي سياق العملية السالفة الذكر، ينهض المجلس وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بأعباء المسؤولية المتعلقة بقضايا التنوع الإحيائي، ولا سيما تنفيذ استراتيجية البلدان الأوروبية للتنوع الإحيائي وتنوع المناظر الطبيعية، التي ترمي إلى وقف تدهور التنوع الإحيائي وتنوع المناظر الطبيعية بأوروبا وعكس اتجاه هذا التدهور، إلى جانب كفالة إدارة البيئة الطبيعية على نحو مستدام. وهذه المبادرة تتضمن تنسيق الأعمال الأوروبية المشتركة في إطار اتفاقية ريو للتنوع الإحيائي، كما أنها توفر وسيلة إقليمية لتنفيذها. وثمة أمانة مشتركة بين مجلس أوروبا وبرنامج البيئة تؤدي الخدمات اللازمة للاستراتيجية، وقد أبرمت هذه الأمانة في عام ٢٠٠٠ مذكرة للتعاون مع أمانة اتفاقية ريو.

٢٤ - والمجلس نشط إلى حد كبير بشأن قضيتي الجريمة والمرأة، وقد اعتمد اتفاقيات من اتفاقيات القانونين المدني والجزائي، ووضع مبادئ توجيهية ومدونات لقواعد السلوك بشأن المسؤولين العاملين، ووافقت لجنة وزراء المجلس على هذه المبادئ وعلى تلك المدونات. واضطلعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بدور هام في إنشاء المركز الإقليمي المعني بمكافحة الجريمة العابرة للحدود في بوخارست، في إطار المبادرة التعاونية لجنوب شرق أوروبا. وثمة اتصالات جارية اليوم للنظر في كيفية التحويل المحتمل للمركز إلى وسيلة لتشجيع اتفاقيات المجلس ومبادئه التوجيهية في هذا المجال.

٢٥ - وعلى صعيد المستوطنات البشرية، اتُّفق على تعزيز الصلات بين مؤتمر الهيئات المحلية والإقليمية، التابع للمجلس، والشبكة الاستشارية للإسكان والإدارة الحضرية، التي تتبع اللجنة. وتواصل اللجنة ما لها من علاقة راسخة إلى حد كبير مع لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية التابعة للجمعية البرلمانية. وتقوم اللجنة الفرعية المعنية بالعلاقات الاقتصادية الدولية، التي تتبع هذه اللجنة، عادة، بالاجتماع مرة واحدة في السنة بجنيف مع شعبة التحليل الاقتصادي لدى اللجنة من أجل تقاسم الآراء بشأن القضايا والمشاكل الاقتصادية الرئيسية بالمنطقة. وثمة نشاط من جانب كل من اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمجلس في جنوب شرق أوروبا، وذلك في إطار المبادرة التعاونية لجنوب شرق أوروبا بالنسبة للجنة، وفي إطار ميثاق تحقيق الاستقرار الذي وضعه الاتحاد الأوروبي بالنسبة للمجلس.

واو – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٦ – قامت اللجنة المعنية بالهجرة واللاجئين والشؤون الديمغرافية، التابعة للجمعية البرلمانية للمجلس، بالتعاون مع برلمان أذربيجان، بتنظيم اجتماع برلماني عن اللاجئين والأشخاص النازحين بجنوب القوقاز في أيار/مايو ٢٠٠١. ويرمي هذا المؤتمر إلى تقدير مدى الوفاء بالاحتياجات الإنسانية للاجئين والأشخاص النازحين في المنطقة، وماهية ما أحرز من تقدم في تنفيذ الحلول وتحديد طرق لتحسين الأوضاع. وأدلى الممثل المقيم/المنسق المقيم للبرنامج الإنمائي في أذربيجان ببيان بشأن أعمال البرنامج الإنمائي في جمهوريات جنوب القوقاز التي تركز على استراتيجيات تشجيع عمليات العودة، والدمج وإعادة التوطين، إلى جانب التركيز على المشاريع الحالية والأنهج الجديدة والعقبات المتبقية.

زاي – مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٢٧ – منذ عام ١٩٩٦، عندما أنشأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مكتب اتصال بالمؤسسات الأوروبية في ستراسبورغ، تحول تعاون المفوضية مع المجلس إلى شراكة شاملة، ركزت على وضع معايير قانونية وزيادة التوعية بشأن حقوق الإنسان وتعزيز المجتمعات المدنية، من منطلق صلة هذه القضايا بمن تعتني المفوضية بشأنهم. وتطورت العلاقة بين المجلس والمفوضية على نحو كبير، فاقتصار عضوية المجلس على البلدان الأوروبية يتفق مع تزايد مشاركة المفوضية، على الصعيد التشغيلي، في مشاكل اللاجئين والسكان المشردين بوسط أوروبا وشرقها وجنوب شرقها.

٢٨ – ومن خلال تشجيع الاستقرار الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان ورصد التزامات الدول أعضاء المجلس، يساهم المركز أيضا في ولاية المفوضية عن طريق تشجيع تهيئة بيئة تفضي إلى تحسين حالة اللاجئين وملتمسي اللجوء، مع القيام، على الصعيد الأطول أجلا، بتعزيز استقرار أوروبا ومنع حدوث مزيد من حالات تشريد السكان. وفي عام ١٩٩٩، كان ثمة زخم جديد للتكامل بين ولايتي المفوضية والمجلس، وذلك عندما قاما بتوقيع مذكرة للتفاهم تتعلق بالتعاون. ويسعى إطار التعاون هذا إلى زيادة ما تتسم به كل من المنظمتين من صفات محددة، إلى أقصى حد، عن طريق تشجيع الشراكة التآزرية في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وخاصة من خلال التمثيل المتبادل في اجتماعات العمل ذات الصلة وتنفيذ أنشطة تعاونية مشتركة حيثما كان ذلك مناسبا.

٢٩ – وفيما يتصل بآليات التنسيق والتشاور الشاملة، تجرى زيارات على مستوى عال بين المفوضية وأمانة المجلس بشكل مستمر. ومع تطور الأوضاع الإقليمية بأوروبا، يُضطلع بأسلوب متزايد بالتشاور والتنسيق بشأن استحداث استراتيجيات متكاملة وخطط للعمل،

وذلك على نحو مشترك مع سائر الشركاء ذوي الصلة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، دُعيت المفوضية إلى بيان استراتيجيتها وتقاسم آرائها، بشأن التنسيق المشترك بين الوكالات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مع لجنة الوزراء. وكذلك تقوم المكاتب ذات الأساس الميداني لدى كل من المنظمتين، على نحو منتظم، بالتشاور وتقاسم المعلومات. وفي مجالات كثيرة من مجالات التعاون المشترك، كان ثمة تعزيز متبادل بين ما تتسم به ولاية وخبرة كل من المنظمتين من صفات محددة وميزات مقارنة. وفيما يتعلق بالمفوضية، كان هناك جانب من أهم جوانب هذا التعاون، يتمثل في وضع معايير قانونية تتصل باللجوء ومعاملة اللاجئين وملتمسي اللجوء، إلى جانب صوغ تشريعات وطنية تتعلق بالجنسية. وفي أعقاب مشاركة المفوضية بشكل نشط في المؤتمر الأوروبي الأول المعني بالجنسية في عام ١٩٩٩. فإنها ستخاطب أيضا المؤتمر الأوروبي الثاني المقرر عقده باستراسبورغ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

٣٠ - وفريق المتخصصين المعني بشؤون الغجر هيئة تقنية تابعة للجنة الأوروبية المعنية بالهجرة، والمفوضية تكرس اهتماما خاصا بهذا الفريق، حيث أن هناك عددا كبيرا من اللاجئين والأشخاص المشردين بجنوب شرق أوروبا ينتمي إلى أصل غجري. وإلى جانب المشاركة على نحو نشط في اجتماعات فريق المتخصصين التي تركِّز على تطوير المؤسسات والاستراتيجيات الوطنية، فإن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يشارك أيضا في عدد من الأنشطة الملموسة المشتركة المضطلع بها على الصعيد الميداني. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، نظمت المفوضية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجلس حلقتين تدريبيتين في سكوبي، من أجل المنظمات غير الحكومية والخبراء الإقليميين على التوالي، بشأن ''الحماية الدولية للاجئين في البلقان: حالة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا من الغجر''. ويُضطلع أيضا بالتنسيق والتشاور على نحو كامل فيما يتصل بتطوير وتنفيذ مبادرات ميثاق تحقيق الاستقرار المتصلة بالأشخاص ذوي المنشأ الغجري. وفي إطار هدف هذا الميثاق، تقوم المفوضية، هي والمصرف الإنمائي التابع للمجلس، أيضا باستكشاف أساليب التعاون الملموس لدعم تنفيذ الحلول المتعلقة باللاجئين والأشخاص المشردين في تلك المنطقة.

٣١ - وكما حدث في الأعوام الماضية، تطبق المفوضية والمجلس برنامجا مشتركا للتعاون التقني في دول أعضاء مختارة. وهذا البرنامج يتألف من القيام بأسلوب مشترك بتنظيم وإجراء حلقات تدريبية بشأن مجموعة متنوعة من القضايا المواضيعية التي تهم كلا المنظمتين. وعلى سبيل المثال، ستعقد حلقات تدريبية في أرمينيا بشأن إدارة الحدود ومعاملة ملتمسي اللجوء؛ وفي أذربيجان بشأن تنفيذ تشريعات المنظمات غير الحكومية وتطبيق قانون الجنسية؛ وفي الاتحاد الروسي بشأن الجنسية. وفيما يخص منطقة رابطة الدول المستقلة، تشكل الأنشطة

السابقة أيضا جزءا من خطة العمل الموضوعية المشتركة، التي تعكس التزام المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجلس بتنفيذ ومتابعة مؤتمر جنيف لعام ١٩٩٦ المعني برابطة الدول المستقلة، مما أعلن في تموز/يوليه ٢٠٠٠. وقد اشترك المجلس على نحو رسمي، بوصفه وكالة رائدة مشاركة، مع المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في هذا الإطار الموضوعي، مع التركيز على الجنسية وانعدامها، وكذلك على الإطار القانوني المتصل بالمنظمات غير الحكومية. وفي جورجيا، يتعاون المجلس والمفوضية بشأن قضية عودة من سبق طردهم من سكان مسخت، وكذلك بشأن مسائل إعادة الممتلكات وحقوق الحيازة المتصلة بالصراع في جنوب أوسيتيا.

٣٢ - وفي الوقت الذي تتعاون فيه المفوضية مع عدد من اللجان التابعة للجمعية البرلمانية، فإن ثمة تعاونا نشطا ومستمرا، بصفة خاصة، بينها وبين اللجنة المعنية بالهجرة واللاجئين والشؤون الجغرافية التابعة للمجلس. وكلما أمكن، تقوم المكاتب الميدانية للمفوضية بمساعدة مقرري اللجنة في الاضطلاع بزياراتهم، كما حدث فيما يتصل بكوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشارك المفوضية، بصفة مراقب، في اجتماعات اللجنة، كما أنها تتقاسم المعلومات والملاحظات المتصلة بمشاريع التقارير والتوصيات. وهذا هو ما جرى بشأن التقرير ومشروع التوصية المتعلقين بالمفوضية وذكرى مرور ٥٠ عاما على اتفاقية جنيف، مما تمت مناقشته بدورة الجمعية في حزيران/يونيه ٢٠٠١. ومن التوصيات المقترحة، توصية تسعى إلى إعادة تأكيد التزام الدول الأعضاء باتفاقية عام ١٩٥١، وتشجيع مشاركتها على نحو نشط في عملية المشاورات العالمية المتصلة بالحماية الدولية التي شرعت فيها المفوضية، والحث على الانضمام إلى الاتفاقية من جانب الدول الأعضاء الخمس التي لم توقع على صكوك حقوق الإنسان هذه.

٣٣ - وتشكل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، باعتبارها الصك الإقليمي لحقوق الإنسان على صعيد أوسع نطاقا، تكملة مفيدة للصكوك الدولية التي تتعلق بشكل محدد بحماية اللاجئين، ولا سيما اتفاقية عام ١٩٥١. والأمر على هذا النحو بصفة خاصة لأنها تضع آلية للتنفيذ بشأن تطبيقها - المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان - وقد تكمل مجموعة قوانين هذه الآلية قانون اللاجئين الدوليين. وقد قامت المفوضية والمجلس بصورة مشتركة بدراسة هذا التكامل بين القوانين من خلال تنظيم ندوتين بشأن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وحماية اللاجئين وملتمسي اللجوء والأشخاص النازحين. وتتعاون المفوضية مع المحكمة عن طريق تقاسم المعلومات، ولا سيما فيما يخص المبادئ التوجيهية للحماية العامة لدى المفوضية فيما يتصل بحالات محددة من حالات اللجوء/التشرد. وبالتعاون مع المديرية العامة لحقوق الإنسان التابعة للمجلس، تنظم أيضا بأسلوب مشترك حلقات تدريبية وطنية

بشأن ''الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وأهميتها بالنسبة لحماية اللاجئين والأشخاص المشردين وملتمسي اللجوء''، وذلك في بلدان مختارة. وقد أصبحت المفوضية كذلك تشارك في برنامج مجلس أوروبا المتعلق بتشجيع مؤسسة أمين المظالم البرلماني في الاتحاد الروسي، عن طريق توفير دعم تقني لأمناء المظالم الذين سيعملون مع المفوضية فيما يتصل بحالات المهاجرين وملتمسي اللجوء بصورة قسرية في منطقة كل منهم.

٣٤ - وفي الشهور العشرة الماضية، قام ممثل المفوضية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية، باسم المجتمع الإنساني بكامله، بالتعاون مع المجلس في إعداد مختلف برامج المساعدة. وفي أوائل شهر نيسان/أبريل ٢٠٠١، قامت، على سبيل المثال، بعثة مؤلفة من مستشارين من المصرف الإنمائي التابع للمجلس بزيارة سكوبي، بدعوة من الحكومة، من أجل تقديم قروض في حالات الطوارئ وتوفير مساعدات في مجال إصلاح القرى التي تأثرت بالمرحلة الأولى من مراحل النزاع. وقدم الممثل معلومات أولية عن مدى الأضرار التي لحقت بالمساكن، وعرض توفير مساعدته، كلما أمكن، فيما يتصل بتهيئة أحوال من شأنها أن تفضي إلى عودة السكان المتضررين إلى أوطانهم.

حاء - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

٣٥ - وأعد مجلس أوروبا علاقة عمل وثيقة مع اليونيسيف، ولا سيما في ضوء الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل الوشيكة الانعقاد، التي وجهت إليها لجنة الوزراء التابعة للمجلس رسالة سياسية.

رابعا - التعليقات

٣٦ - ما فتئ التعاون بين الأمم المتحدة والمجلس قائما منذ فترة طويلة. ومع هذا، فمنذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ٣/٥٥ والتفاعل بين المنظمتين مستمر في التحسن. وكلا المنظمتين تواصلان تقاسم ذات الاهتمامات، مما ييسر الاضطلاع بالتعاون، وذلك في مجالات من قبيل منع الصراع، وبناء السلام في أعقاب حالات الصراع، وتدابير بناء الثقة الرامية إلى زيادة التسامح والتفاهم بين السكان المنتمين إلى فئات إثنية مختلفة، ولا سيما من يعيشون ببلدان تكتنفها الأزمات.

٣٧ - ومن المتوقع أن يتعزز التعاون الجاري في الشهور القادمة عملا بما طلبته الجمعية العامة من مواصلة استكشاف إمكانيات زيادة تعزيز التعاون وتبادل المعلومات والتنسيق بين الأمم المتحدة والمجلس. ولا تزال الاحتمالات المتوقعة تبشر بالخير إلى حد كبير. وبغية إطلاع

الجمعية العامة بشكل أكثر اكتمالا عن التدابير التعاونية المحددة، يلاحظ أن ثمة فائدة كبرى من تقديم تقرير إلى الجمعية العامة عن هذا التعاون كل عامين. وأوصي بالتالي بتقديم تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة في هذا الشأن في دورتها الثامنة والخمسين. وقد ترغب الجمعية العامة، وفقا لذلك، في أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين بندا عنوانه ''التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا''.